بكسر الباء اى نقيضه

ان محفوظ من الخطاء ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ لا صح

المحدثين المحفوظ لانه الغالب ثم انفرد عن رواية بقية الرواة وبعد اعن اسباب الترجيح مثال ذلك اى مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجة عن طريق ابن عيينة بضم العين وفتح التحتية الاولى وهو سفيان وكان اماما جليلا ودفن بالمعلى عن عمرو بن دينار عن عوكب بفتح العين المهملة وسكون واو وفتح السين المهملة وجيم عن ابن عباس ان رجلا توفي بضم تين وتشديد القاف المكسورة وفتح التحتية اى مات على عهد رسول الله ﷺ اى في زمانه ولم يدع اى ولم يترك وارثا الا مولى اى معتقا بالفتح هو اى الرجل اعتقه اى ذكر المولى الاعلى الحديث بجواز اعرابه مثلثا واقامه فقال عليه السلام هل لداحد قالوا لا الا غلام له كان اعتقه فجعل عم ميراثه له كذا في فرائض المشكوة وتابع ابن عيينة بالنصب على انه مفعول مقدم على وصله اى وصل هذا الحديث الى ابن عباس كما ابن جريج بالجيم مصغرا ورفع ابن على انه فاعل وغيره معطوف عليه وخالفهم اى ابن عيينة وابن جريج وغيره حماد بن زيد فرواه اى مرسلا عن عمرو بن دينار عن عوكب ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم المحفوظ حديث عيينة يفهم منه ان الحديث هم مطلق على مجموع كلام الراوي المركب من الرواة وكلامه عم انتهى اى كلامه كما في نسخة والضمير راجع الى ابي حاتم فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك يرجح ابو حاتم رواية من موصولة صلتها هو او فرد باعتبار لفظ في نسخة من هم رعاية للمعنى وهو مبتدأ خبره اكثر عددا منه اى من حماد قال التلميذ الاولى في المثال ان يكون بمتن خالف فيه الثقة غيره لان هذه الانواع من الشذوذ ونحوها انما هي واقعة بالذات على المتن لما فيها وفي طريقها يقتضيها انتهى ويمكن دفعه بان قيد المثال غير لازم وبانه من باب الاكتفاء اذ كانت المخالفة في السند فهذا حكمه فكيف اذا كانت في المتن وبانه المخالفة في المتن ناشئة وبانها يدركها كل واحد وبانها تمت من بحث زيادة الثقة ثم مثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فان الحديث من جميع طرقه بدونها واما ما رواه موسى بن علي رباح عن ابيه عن عقبة بن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر فانه قال الاحاديث

اذ اكثرت

اذ اكثرت كانت اثبت من الواحد الشاذ وقد وهم الحافظ احيانا على انه قد صحح حديث ابن موسى بن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي انه حسن صحيح قلت اعلم غفلوا عن شذوذ المتن ونظروا الى الاسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا ومثل هذا يقع كثيرا من اهل العربية انهم يأتون بوجه صحيح من الاعراب لكنه اذا لوحظ المعنى تبين انه على خلاف الصواب وقال السخاوي وكذا ذلك لانها زيادة ثقة غير منافية لا مكان حملها على حاضري عرفة انتهى ويريد ان الصوم لهم مكروه ولغيرهم مسنون ولا يخفى بعد توجيهه من وجوه الاول اطلاق يوم عرفة والثاني ان الكراهة مختصة بمن عجز عن الذكر والدعاء ومن لم يكن عليه صوم القران والتمتع والثالث ان الكراهة في يوم عرفة تنزيهية بالاتفاق والصوم في ايام التشريق حرام بالاجماع فلا مناسبة لذكرهما وعرف اى علم علما جزئيا ولذا لا يقال الشذوذ غاير وفهم من هذا التقرير اى المفهوم في ضمن التحرير واراد بتقرير المتن حيث فرع بقوله فان خولف على قوله وزيادة راويها اى الحسن والصحيح فعلم ان فاعله انما هو راوي الحسن والصحيح وهو مقبول لان تقرير الشارح لان الحكم بكون راو في مثال مخصوص ثقة ومقبولا لا يدل على وجوب كونه مقبولا في جميع الصور وكذا الحكم بكون راو شاذا في حديث لا يلزم منه كونه غير مقبول في جميع الاحوال ولذا قال فيما سبق في حماد بن زيد من اهل العدالة والضبط الخ والحاصل انه تحقق مما ذكرنا ان الشاذ ما رواه المقبول مخالفا اى في المتن او في سنده بالزيادة او النقص لمن هو اولى منه اى في الضبط حقيقة او حكما كما في التعدد وفي كلام الشرح اشارة الى ذلك حيث قال بارجح منه اذ يلزم من ان المخالف ينبغي ان يكون مرجحا من المرجحات المذكورة والمراد بالمقبول اعم من ان يكون ثقة او صدوقا والشاذ بالمعنى المذكور هنا اخص مما ذكر في تعريف الصحيح قيل هذا منافٍ لما سبق من حصر المقبول في اربعة اقسام الصحيح والحسن بقسميهما مع نفي الشذوذ بالمعنى الاعم في تعريفها واجيب بانه حصر فيما سبق

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)